

الكلّ يلعب في سوريا.. باستثناء السوريين



توجد عبارات عدّة لا يريد النظام السوري، الذي على رأسه بشار الأسد، السماع بها. من بين هذه العبارات صياغة دستور سوري جديد والمرحلة الانتقالية التي لا تعود فيها السلطة محصورة بالتركيبة الحالية للنظام. هل صار في الإمكان في الوقت الحاضر تنفيذ القرار 2254 حتّى يشدّ عليه مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، ويؤكد في الوقت ذاته أنّه "الإطار الوحيد الذي يتمتّع بالشرعية وبدعم المجتمع الدولي كله؟"

ذهب البيان الرباعي الأميركي - الألماني - الفرنسي - البريطاني إلى أبعد من بيان بيدرسون وذلك بانتقاده روسيا وإيران وما تفعّلانه في سوريا. قال البيان "إنّ الحل العسكري الذي يامل النظام السوري في التوصل إليه، بدعم من روسيا وإيران، لن يحقق السلام. نكرّز دعمنا القوي للعملية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف وقرار مجلس الأمن رقم 2254 من أجل إقامة دولة سورية سلمية ومستقرة. نحن - فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - نطالب نظام الأسد بوقف القتل الوحشي والانخراط بشكل هادف في كافة جوانب قرار مجلس الأمن رقم 2254، بما في ذلك وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وتعديل الدستور والإفراج عن الأشخاص المحتجزين وتسعفا وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. لا يمكن أن تقتصر العملية السياسية ذات الصديقة على محاولات عقد لجنة دستورية، بل يجب السماح لكافة المواطنين السوريين، بمن فيهم النازحون واللاجئون، بالمشاركة في انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة".

واضح أن الكلام الوارد في بياني مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة والحكومات الأربع ذو طابع إنساني، خصوصا أنّه يتحدث عن المأساة السورية مستندا إلى عدد المواطنين الذين شردوا. هناك مليون شخص آخر صاروا لاجئين بعد القصف الروسي والإيراني الذي استهدف إلب و المنطقة المحيطة بها منذ أواخر العام الماضي. ولكن يظهر أن البيانات التي تصدر هذه الأيام ليست سوى من أجل تسجيل المواقف. ما هو ثابت أن فصول المأساة السورية تتوالى في ظل حسابات متضاربة ذهب ضحيتها بلد



تدخل الثورة السورية سنتها العاشرة. اندلعت الثورة التي اتخذت في بدايتها طابعا سلميا إلى أبعد حدود في آذار - مارس 2011. صدر في المناسبة بيانان مهمّان. الأول عن مبعوث الأمم المتحدة غير بيدرسون (نروجي)، والآخر عن حكومات الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا. يجمع بين البيانيين الوصف الدقيق لما حل بسوريا والسوريين من كوارث شملت تهجير نصف الشعب السوري من جهة، وتأكيد التمسك بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254 من جهة أخرى. صدر هذا القرار في العام 2015 وجرت محاولات دؤوبة بذلتها روسيا وإيران وحتى تركيا، التي أرادت مسابرة الكرملين، من أجل إيجاد بديل عنه، خصوصا في أستانا عاصمة كازاخستان.

الكل يلعب في سوريا باستثناء السوريين الذين تحولوا ضحايا لعبة أدخلوا فيها، لكنهم لا يعرفون في السنة 2020 هل يستطيعون الخروج منها في يوم من الأيام؟

يرتدي التشديد على القرار 2254 في البيانيين أهمية خاصة، نظرا إلى أن ذلك يعني أن الأمم المتحدة ليست مهتمة عبر مبعوثها سوى بمسار واحد من أجل التوصل إلى حل سياسي لا بديل منه في نهاية المطاف. يدعو هذا المسار إلى مرحلة انتقالية. لا يبدو أنّ هناك مفرا من هذه المرحلة في حال كان مطلوب استعادة سوريا لوضع طبيعي. يسمح مثل هذا الوضع بالتفكير في الصيغة التي سيرسو عليها البلد الذي بنوء حاليا تحت خمسة احتلالات (الإيراني والتركي والروسي والأميركي والإسرائيلي).

للأمم المتحدة والحكومات الأربع، هناك ما يمكن التوقف عنده. ما يمكن التوقف عنده أن الحل في سوريا ليس قريبا. سيمرّ وقت طويل قبل أن يتقرّر مستقبل تلك الأرض التي لا يزال اسمها، أقله نظريا، الجمهورية العربية السورية. كلّ ما يمكن قوله الآن، إن النظام القائم ما زال حاجة روسيا وإيرانية وإسرائيلية، كما أنّه حاجة أميركية. تبقى تركيا الحائرة في أمرها والتي تريد استلحاق نفسها بعدما فوت رجب طيّب أردوغان كل الفرص التي كان يمكن أن تجعل من بلده لاعباً أساسياً في سوريا. الكلّ يلعب في سوريا باستثناء السوريين الذين تحولوا ضحايا لعبة أدخلوا فيها، لكنهم لا يعرفون في السنة 2020 هل يستطيعون الخروج منها في يوم من الأيام؟

نزاع مسلّح. كان همّ الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما محصورا بكيفية تفادي إزعاج إيران في سوريا. وكان همّ إيران كيفية إجراء تغيير ذي طبيعة ديموغرافية في سوريا. أما روسيا، فكانت تريد إيجاد طريقة تؤدي إلى جعل الجميع يستسلمون لها في سوريا. استطاعت إسرائيل تكريس احتلالها للجولان. كان لها ما أرادت. لا تزال تركيا تنتظر الفرصة المناسبة لتأكيد أن جزءاً من الشمال السوري تابع لها، وأن الخريطة القديمة لسوريا لم تعد صالحة. أما أميركا، فقررت في عهد دونالد ترامب اعتماد دور المتفرّج مع وجود عسكري على الأرض!

وسط كل التجاذبات التي نشهدها في سوريا والكلام الجميل عن القرار 2254 في بياني مبعوث الأمين العام

مارس 2003. لم يكن مطلوباً التخلص من النظام في مرحلة ما. كان مطلوباً حصول اهتراء داخلي، يشمل النسيج الاجتماعي، يسهل بعده الانتهاء من بلد اسمه العراق كي لا تقوم له قيامة في يوم من الأيام.

كانت هناك فرص عدّة في السنوات التسع الماضية للتخلص من النظام السوري والسعي إلى إنقاذ السوريين عبر قيام نظام بديل يتمتع بحد أدنى من المواصفات الديمقراطية، خصوصا بعدما تبيّن منذ اليوم الأوّل الذي انتفض فيه السوريون أن هناك أكثرية ساحقة تريد التخلص من نظام أكلوي لا يؤمن بغير لغة إلغاء الآخر والبراميل المتفجّرة.

لكن الذي حصل أنّ الولايات المتحدة قرّرت التفرّج على تفتت سوريا، وتحولّ الثورة السلمية إلى

كان قابلاً للحياة والإزدهار، وشعب يمتلك إمكانات كبيرة كان يمكن أن تجعل منه أحد أغنى شعوب المنطقة. مؤسف أن كلّ ما حصل بعد تسع سنوات على اندلاع الثورة السورية هو وجود رغبة دولية في بقاء الوضع يراوح مكانه وذلك بهدف تحقيق هدف واحد هو الانتهاء من سوريا التي عرفناها. من المفيد هنا إجراء نوع من المقارنة بين الوضعين السوري والعراقي، وكيف أن أميركا قررت عدم الذهاب إلى إسقاط النظام بعد إخراج الجيش العراقي من الكويت في شباط - فبراير 1991. كانت الطريق إلى بغداد مفتوحة. لكن الولايات المتحدة فضلت اعتماد سياسة العقوبات والحصار على شعب العراق منذ لحظة دخول الكويت في آب - أغسطس 1990، حتّى آذار -

تداعيات الثرثرة الأردوغانية ومقاصد صاحبها

لمن تبقى عندها، وجعلتهم مخزونا بشريا لابتزاز الأوروبيين وطلب المزيد من المال: إما أن تدفعوا له، أو أفتح الحدود، وكان الأمر يصلح أخلاقيا لأن يكون مصدر رزق.

واللافت أن أنقرة تمنع اللاجئين السوري من طلب الإقامة الدائمة، وتمنح الجنسية لحفنة من الكادرات السورية التي تحتاجها رجال الأعمال الذين لديهم رساميلهم، لاسيما من أهالي مدينة حلب. وما دون هؤلاء فإن سلطات أردوغان تسمح لهم بالتواجد دون الحق النظامي في الإقامة. وتقول منظمة "هيومان رايتس ووتش" إنها توقفت أيضا عن تسجيل اللاجئين في العام 2018. وهذا إجراء من شأنه تسهيل ترحيلهم عنوة، وقد انتقد الأوروبيون التوقف عن التسجيل باعتباره انتهاكا للقانون الإنساني. ولا يقتصر الأمر على استغلال محنة السوريين وجعلهم مادة لمناورات ومغامرات أردوغان. فلا تزال تتفاقم مشكلة انتهاك الحريات في تركيا، وسجلت محاولات فرار مواطنين عن استنردار المال، صرف الانتظار عن مازقه في إلب ومحيطها. ولم يستثن من هذا التهديد الشق اليوناني من جزيرة قبرص: منذ العام 2015 عندما فرّ أكثر من مليون لاجئ عبر تركيا إلى أوروبا، دفع الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن ثلاثة مليارات يورو، لإبعاد المزيد من اللاجئين، وفوّرت تركيا مخيمات

تحدي المهاجرين؛ طبّقت سياسات حولت اليونان إلى منطقة عازلة لمنع اللاجئين من الوصول إلى شمال أوروبا؛ في غضون ذلك، رصد الإسرائيليون كل التكتيكات التركية للضغط على اليونان، وعلى أوروبا بشكل عام، فقالوا إن العديد من الجماعات التركية القومية، المؤيدة لحكومة أردوغان، تتلقّى عبر شبكة الإنترنت تعليمات من الدعاية الحكومية لاستخدام علامة "النازية" ضد الآخرين، ما يزيد نزعة التطرف العسكري في هذه الأوساط. بخلاف ما يقوله الإسرائيليون، بدا واضحا أن أردوغان يحاول تعويض كل خيبة تمنى بها مغامرته في سوريا، وتضطره إلى الرضوخ للروس؛ بالضغط على أوروبا وتهديدها بفتح المنافذ لتدفق المهاجرين، وهو يقصد بذلك، فضلا عن استنردار المال، صرف الانتظار عن مازقه في إلب ومحيطها. ولم يستثن من هذا التهديد الشق اليوناني من جزيرة قبرص: منذ العام 2015 عندما فرّ أكثر من مليون لاجئ عبر تركيا إلى أوروبا، دفع الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن ثلاثة مليارات يورو، لإبعاد المزيد من اللاجئين، وفوّرت تركيا مخيمات



القارة مستغلا أريجيتها. وهو يعيب على اليونانيين سدّ المنافذ أمام التدفق المعتدل للاجئين إلى حدودها. وزادت وسائل الإعلام الإسرائيلية دخلت في وصية اللاجئين، شغفهم، أثناء احتسابهم على الحدود اليونانية. فإسرائيل ترصد التفاصيل. قالت إن منظمات مافوقية تركية تهدد اللاجئين السوريين وتسوّى معاملتهم لكي يزادوا حماسة للتدفق، وأن منظمات أخرى تمتلك مسارب عبر البحر ومن خلال الأنهار، تبغ فرص الانتقال إلى الجانب الأوروبي، وأن خيوط البيع التي بدأت منذ نحو عشر سنوات، موصولة بالأمن التركي.

لقد أرسلت أنقرة اللاجئين إلى الحدود، بعد سنوات من إقامتهم في تركيا، ولا يختلف اثنان على أن الأمر جاء في إطار عملية ابتزاز. وفي الحقيقة، لم يتردد الإسرائيليون في لوم الأوروبيين على مسابرة أردوغان، بدافع انتهاز، مقابل تماما بالحق المدفوعة الأجر، على جعل مشكلة اللاجئين داخل الحدود التركية، ما يتجاوز أو يطيح تماما بالحق الثابت للاجئ الإنسان المهذب بالموت، وفق القوانين والمواثيق الدولية. في اللجوء إلى بلد آمن. واتهم الإسرائيليون ألمانيا بأنها اتخذت خطوات أدت إلى تفاقم المشكلة: فبدلا من احتواء نظام أردوغان، اختارت برلين توفير المال والشرعية وبيع الأسلحة لأنقرة. وبدلا من دعم اليونان التي تعاني من الأزمات للتعامل مع

فمن منظورها، رأت إسرائيل أن هذا المنطق يجعل "المحرقة" في فضاءاتها، أقل من فعل هراوة تقمع تظاهرة. وهذه عند إسرائيل من الكباثر. لكن تل أبيب صممت مراعاة للمشتريات الكثيرة بينها وبين النظام الأردوغاني. غير أن الموقف اختلف في الأسبوع الأخير، عندما شبه أردوغان التمتع اليوناني عن فتح المسارب للاجئين الذين يدفع بهم إلى أوروبا عبر الحدود اليونانية؛ بالعمل النازي، وقال حرفيا بعد أن أطلقت شرطة الحدود اليونانية الغاز المسيل للدموع على اللاجئين "لا يوجد فرق بين ما فعله النازيون وتلك الصور من الحدود اليونانية".

لقد بات أي عمل يزعمه من أي طرف، قابلا للتشبيه بالنازية. عندئذ لم تعد تل أبيب قادرة على الصبر عليه، لاسيما وأن إحصاءات ضحايا "المحرقة" عندها، تقول إن اليونان نفسها شهدت إبان الحرب العالمية الثانية إبادة 87 في المئة من مواطنيها اليهود، عندما لقي خمسون ألفا حتفهم. ورات إسرائيل، من منظورها أيضا أن الحط من شأن تلك الكارثة، في الألعاب اللفظية الأردوغانية، أمر معيب ومستهجن. لذا فتح الإعلام الإسرائيلي ملف اللاجئين، ردا على ما وصفته الأوساط السياسية الإسرائيلية بـ"إهانة المحرقة" ولم يشفع لأردوغان عند تل أبيب، أن الرجل لا يقصد، وأن الأمر كله بسبب أن اللسان يسبق العقل في ثرثراته ومحاججاته، والدلائل على ذلك كثيرة، لعل أبسطها وأكثر سخافة جعل النائب الفلسطيني محمد دحلان خصما استراتيجيا لتركيا.

عندما فتحو الملف، قال الإسرائيليون إن الرجل ينخدّ من ابتزاز أوروبا، أسلوب ضغط على



في السنة الأخيرة، بدا الإفراط في الثرثرة الأردوغانية، جلابا للإشكاليات على صاحبها. وزاد هذه الإشكاليات تداعيا، عنصرا لا يلائم الأوضاع الإقليمية والدولية، ولا يلائم تركيا نفسها: مغامرات الرئيس رجب طيّب أردوغان الخارجية وضع المزيد من الخصوم، والبطش في الداخل التركي وتفتني الظاهرة الأمنية القمعية!

على صعيد الثرثرة، ولأن الرجل لا يفكر قبل أن ينطق، وجد الإسرائيليون أنفسهم مضطرين للتزمزيم علنا من فتوآت حليفهم الموضوعي إستراتيجيا. فقد تنبّهوا إلى أن صاحبهم يكرّر في أحاديثه، تشبيه كل ما يراه جريمة، بـ"المحرقة" التي تعرض لها مئات الألوف من اليهود في قلب أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. أغلب الظن، ولأنه لم يفكر في أبعاد ما يقول، أن الرجل يعتقد أن التذكير بالفعل النازي، حتّى مع التأكيد على حقيقة الإجماع؛ سيقلى استحسان إسرائيل. لم يخطر في ذهنه أن إسرائيل تغضب من تصريحاته، وتفترض فيه الخيث وزعة الإنكار، إذ كيف تكون "المحرقة" معادلا لموضوعيا لمنع السلطات الهولندية تظاهرة في هولندا، للمطالبة بالسماح للأتراك فيها، بالمشاركة من داخل هولندا في استفتاء يجري في بلادهم على تحويل النظام التركي إلى النمط الرئاسي، الذي يؤمن لأردوغان الهيمنة على البلاد.